الإمام الخامنئی فی أسبوع الحکومة: لا تضیّعوا حتی لحظة واحدة من لحظات خدمة الناس - 23 /Aug/ 2012

استقبل سماحة آیة الله العظمی السید علی الخامنئی قائد الثورة الإسلامیة صباح یوم الخمیس 23/08/2012 م السید رئیس الجمهوریة الإسلامیة الإیرانیة و أعضاء هیئة الحکومة، و عدّد فی کلمته لهم بعض نقاط قوة الحکومة معتبراً الاقتصاد المقاوم السبیل الوحید للاستمرار فی تقدم البلاد مؤکداً: استثمار کل الإمکانیات و الطاقات فی القطاعات الحکومیة و غیر الحکومیة، و الاهتمام الجاد بحل المشکلات المعیشیة للناس، و مکافحة المفاسد الاقتصادیة، و دعم الإنتاج الوطنی، و مکافحة الإسراف من ضروریات الاقتصاد المقاوم.

و حیّی سماحته فی هذا اللقاء الذی انعقد بمناسبة بدء أسبوع الحکومة ذکری الشهیدین رجائی و باهنر، و کذلک الشهید عراقی، معتبراً تکریم هؤلاء الأعزاء بمثابة إحیاء خطاب الثورة و قیم الشهادة.

و أوضح قائد الثورة الإسلامیة أن أسبوع الحکومة فرصة لتقدیم الشکر لخدمات السلطة التنفیذیة و المسؤولین و العاملین فی الأجهزة التنفیذیة مردفاً: فی هذا الأسبوع فضلاً عن تقدیم التقاریر و تعرّف الجماهیر علی حقائق الحکومة و خدماتها، تتوفر الفرصة للتقییم الداخلی و تسلیط الأضواء علی نقاط القوة و الضعف لدی الحکومة.

و ألمح آیة الله العظمی السید علی الخامنئی إلی المرور السریع لفرص الخدمة، و أوصی رئیس الجمهوریة و زملاءه باغتنام السنة المتبقیة من عمر الحکومة العاشرة، منوهاً: فی هذه السنة بحد ذاتها یمکن القیام بأعمال جد مهمة و کبیرة.

و شدّد سماحته علی أهمیة نشاطات الحکومة العاشرة فی عامها الرابع من الناحیتین الخارجیة و الداخلیة مردفاً: تستخدم القوی المستکبرة کل طاقاتها و قدراتها لفرض التراجع علی إیران، و علی الحکومة باستخدامها لکل قدرات البلاد و إمکانیاتها و مواصلة سیاقات التقدم، تبدید أوهام الأعداء هذه.

کما أکد سماحته علی أهمیة السنة الأخیرة من نشاط الحکومة العاشرة من حیث تنظیم الأعمال، مؤکداً علی هیئة الوزراء: إنکم معروفون بالعمل الدؤوب المکثف، فحافظوا علی هذه السمة بکل جدّ و حتی اللحظات الأخیرة من فرصة تقدیم الخدمة للناس و البلاد.

و اعتبر قائد الثورة الإسلامیة السیاق التقدّمی لمسیرة البلاد علی الرغم من وجود بعض المشکلات و نقاط الضعف، مضیفاً: حتی مراکز الرصد العالمیة تعترف بالسیاقات التقدمیة فی إیران، لکن البعض یصابون فی هذا الصدد بالأوهام الناجمة عن التقییمات الخاطئة.

و أشار سماحته إلی إخفاق مشاریع الأجانب و مخادعاتهم مضیفاً: تذکروا دوماً أن عتاة العالم لا یقلعون عن عدائهم، و بعد کل إخفاق یفکرون فی قرارات و خطوات جدیدة، لذلک علی المسؤولین أیضاً أن یفکروا دوماً بطرق و تدابیر جدیدة لمواجهة ذلک.

و عدّ سماحته تخمین سیناریوهات العدو و مؤامراته مما یزید من التمرّس فی ساحة مواجهة هذه المؤامرات ملفتاً:

لو استطعنا قراءة سيناريو الأعداء قبل اتخاذهم قراراتهم، فسنكون أكثر توفيقاً فى اتخاذ التدابير اللازمة.

و أكد قائد الثورة الإسلامية على ضرورة المركزية فى نشاطات السلطة التنفيذية و خصوصاً فى القضايا الكبرى و الأساسية مردفاً: المركزية فى مثل هذه الأعمال و القضايا تعود بالدرجة الأولى إلى هيئة الحكومة نفسها، و على جميع أعضاء الحكومة أن يروا أنفسهم شركاء و مسؤولين فى القرارات، و يتحرّكوا بتنسيق و انسجام تامّين.

و كانت الاستفادة من كل إمكانيات البلاد و الطاقات الفكرية و البشرية فى داخل الحكومة و خارجها توصية أخرى قدّمها قائد الثورة الإسلامية فى هذا اللقاء.

و أشار سماحته إلى ضرورة دراسة نقاط الضعف أيضاً و إزالتها، و أضاف بخصوص بعض نقاط قوة الحكومة: الأعمال العمرانية الواسعة فى شتى أنحاء البلاد، و التقدم الملحوظ فى مجالات العلم و التقانة، و رفع مستوى إيران على صعيد السياسة الخارجية و القضايا الدولية، و التركيز على قيم الثورة فى خطاب الحكومة و سلوكها بما فى ذلك التبسّط فى المعيشة و الابتعاد عن البهارج، و مقارعة الاستكبار، و الفخر بالنزعة الثورية، و السعى للتواصل الواسع بالجماهير من جملة نقاط قوة الحكومة، و التى أفضت إلى خيرات و آثار إيجابية.

و عدّ سماحته المساعى الاستثنائية خصوصية أخرى من خصوصيات الحكومة العاشرة موصياً: أرفِقوا هذه المساعى بالجودة العالية للأعمال، و اهتموا اهتماماً خاصاً بتحقيق الوعود المعطاة.

و تابع قائد الثورة الإسلامية حديثه بالتنقيب عن جذور المساعى العدائية لأمريكا و المستكبرين فى الأعوام الأخيرة، مشيراً إلى أربعة من هذه العوامل و هى: التقدّم المستمر للجمهورية الإسلامية، و إحياء شعارات الثورة، و الصحوة العظيمة و المهمة جداً لشعوب المنطقة، و الحؤول دون تحوّل إيران إلى نموذج فى أعين هذه الشعوب.

و أضاف سماحته فى هذا النطاق: يقول البعض فى هذه الأيام لماذا تخلقون لأنفسكم الأعداء، لكن هذا الكلام ناجم عن تحليلات خاطئة.

و لفت قائد الثورة الإسلامية: فى عهد الإمام الخمينى (رض) أيضاً لم يكن لحالات عداء المستكبرين من حدّ تنتهى عنده، لأن الإمام الحمينى كان حاسماً فى الدفاع عن الثورة و الإسلام و إيران، و هذا الواقع يدلّ على أن المسؤولين و الشعب فى إيران متى ما اتخذوا مواقف قوية زاد عبوس الأعداء و سخطهم، و طبعاً فإن المستكبرين لن ينتصروا أبداً فى مقابل هذا الشعب.

و أشار آية الله العظمى الخامنئى فى جانب آخر من حديثه إلى وجود بعض المشكلات مضيفاً: معظم هذه المشكلات تعود إلى الشؤون المعيشية للشرائح المتوسطة و الضعيفة، و ينبغى شحذ الهمم و البرمجة بشكل جاد لرفعها.

و فى معرض التنقيب عن جذور المشكلات لفت سماحته قائلاً: بعض المشاكل ناتجة عن التضخّم، و طبعاً ليس لدينا قلّة بضائع فى البلاد، لكن الغلاء و انخفاض القدرة الشرائية للناس يجب أن يُعالج، و كل القطاعات اللجانية و العملياتية مسؤولة فى هذا الصدد.

و ألمح قائد الثورة الإسلامية إلى أن أصحاب الرأى و الخبرة فى داخل الحكومة و خارجها يعتبرون زيادة السيولة النقدية من جذور المشكلات الراهنة، مؤكداً: يجب بتلاقح الأفكار و الاعتماد على العلم و التجربة إيجاد سبيل للسيطرة على السيولة النقدية، و توجيه السيولة الفائضة نحو مراكز الإنتاج.

و اعتبر سماحته تأهيل القطاع الخاص و تقويته من أركان الاقتصاد المقاوم مشدّداً: من الضرورى متابعة سياسات المادة 44 بمنتهى الدقة.

و أضاف قائد الثورة الإسلامية مقدّماً تعريفاً للاقتصاد المقاوم: فى هذا الاقتصاد يجرى الحفاظ على سياق تقدم البلاد، و تنخفض الأضرار التى قد تلحق النظام الاقتصادى مقابل كيد الأعداء.

و اعتبر سماحته استخدام كل الإمكانيات المادية و البشرية الحكومية و غير الحكومية من لوازم الاقتصاد المقاوم مردفاً: يجب الاهتمام بالناس اهتماماً حقيقياً.

و اعتبر الإمام الخامنئى مكافحة المفاسد الاقتصادية مما يزيد الاستثمارات و إقبال أصحاب الرساميل النزيهين، و تحقيق مزيد من الازدهار الاقتصادى مردفاً: ينبغى مراقبة المفاسد الاقتصادية بعيون ثاقبة دقيقة بعيدة النظر، و مكافحتها، و فى هذا المجال من الضرورى التعاون المتقابل بين الحكومة و السلطة القضائية.

و كان دعم الإنتاج، و رعاية الوحدات و المعامل التى تعانى من مشاكل، و تفعيل الوحدات الإنتاجية المتوسطة و الصغيرة، و إدارة مصادر العملة الصعبة، و الدعم الشامل للإنتاج الوطنى من التوصيات الأخرى التى قدمها قائد الثورة الإسلامية لهيئة الحكومة.

كما شدّد سماحته على أهمية مكافحة الإسراف فى إطار الاقتصاد المقاوم مردفاً: فى هذا المجال فإن الأجهزة الصانعة للثقافة و خصوصاً مؤسسة الإذاعة و التلفزيون و كذلك الأجهزة التنفيذية كلها مسؤولة.

و أبدى آية الله العظمى الخامنئى ارتياحه لاهتمام الحكومة بضرورة الاقتصاد و عدم الإسراف فى الأجهزة و المؤسسات مضيفاً: اجعلوا قضية الاستفادة من الإنتاج الوطنى أيضاً فى جدول أعمالكم بنحو جاد، و أعلنوا منع استهلاك البضائع الأجنبية فى المؤسسات و الأجهزة المختلفة.

و كان الاهتمام بالشركات المعتمدة على الاقتصاد العلمى المحور و حلّ مشكلاتها من النقاط الأخرى التى أوصى بها قائد الثورة الإسلامية الحكومة العاشرة.

و شدّد الإمام الخامنئى مرة أخرى على الأهمية القصوى لقضية الوحدة و الانسجام الوطنى، و دعا المسؤولين دعوة جادة للتقارب مضيفاً: حدود المسؤوليات واضحة و مشخصة، و على السلطات الثلاث أن تعمل بتنسيق و تواصل فى ما بينها.

و أكد سماحته على أهمية المسؤوليات التى يتحمّلها أصحاب وسائل الإعلام و المنابر و المواقع الانترنتية فى مجال

تعزيز الوحدة الوطنية.

و أوصى قائد الثورة الإسلامية باجتناب الأعمال السطحية و الاهتمام بالأعمال العميقة فى المجالات الثقافية ملفتاً: احذروا منتهى الحذر من أن تنال الثقافة المهاجمة من الثقافة العامة و تؤثر عليها.

و كان الحفاظ على الروح الثورية فى دبلوماسية البلاد و السعى للاستفادة المنطقية و الصحيحة من أحداث المنطقة نقطة أخرى خاطب بها سماحته المسؤولين فى السلطة التنفيذية.

و كانت التوصية الأخيرة للسيد القائد لرئيس الجمهورية و هيئة الحكومة: اعملوا الله، و لا تضيّعوا لحظة واحدة من لحظات خدمة الناس و النظام الإسلامى، و إن لم يكن أحد يرى ذلک فإن الله يراه، و يوفّى كل الأعمال أجوراً مضاعفة.

و تحدّث فى هذا اللقاء الدكتور أحمدى نجاد رئيس الجمهورية الإسلامية الإيرانية فحيّى ذكرى الشهيدين رجائى و باهنر قائلاً: الحكومة لا تزال وفيّة لمبادئها أى العدالة و المحبة و تقديم الخدمة و السعى لرفعة البلاد و الالتزام بأصول الثورة و قيمها.

و ألمح رئيس الجمهورية إلى الخطوات و الأعمال المتخذة فى قطاعات العلم و التقنية، و الصحة و العلاج، و السياسة الخارجية، و الدفاع، و المعلومات، و الثقافة، و الإذاعة و التلفزيون، و التراث الثقافى، و الطاقة النووية، و التعليم العالى، و التربية و التعليم، و الاتصالات، و البيئة، مؤكداً اتخاذ خطوات و إنجاز أعمال جيدة و مميزة فى شتى الميادين و القطاعات.

كما أشار السيد أحمدى نجاد إلى تدوين ميزانية تقليصية فى السنة الجارية مردفاً: تم التخطيط لهذه الميزانية التقليصية بحيث لا تضرّ بالأعمال العمرانية و قطاعات الإنتاج و العمالة.

و عدّ أحمدى نجاد الأعمال و الجهود المبذولة فى لجنة التدابير برئاسة النائب الأول لمواجهة الضغوط الاقتصادية جيدة جداً و مجدية ملفتاً: تعتقد الحكومة أن المركزية الإدارية فى التنفيذ من ضروريات الظروف الراهنة.

و تحدّث فى اللقاء أيضاً وزير الاقتصاد و المالية رافعاً تقريراً عن الوضع الاقتصادى للبلاد فقال: على الرغم من كل مساعى الأعداء لتشديد الحظر فإن اقتصاد إيران تحوّل إلى أحد الأقطاب الرئيسية للتنمية فى الشرق الأوسط.

و أعلن الدكتور حسينى أن النمو الاقتصادى الإيرانى فى السنة الماضية و من دون أخذ النفط بنظر الاعتبار كان 1/5 بالمائة مردفاً: على أساس إحصائيات المراكز العالمية المعتبرة فإن إيران من حيث الناتج الإجمالى الوطنى تحوّلت إلى الاقتصاد الكبير السابع عشر عالمياً، و حسب معيار GDP فقد احتلت فى الأعوام الأخيرة المرتبتين الثانية و الثالثة.

و كانت زيادة الاستثمارات الخارجية من 1600 مليون دولار فى عام 1386 إلى 4300 مليون دولار فى سنة 1390 ، و

نمو الصادرات غير النفطية بضعفين و ثلاثة أعشار الضعف (3/2)، و نمو قيمة الأسهم بضعفين و ثمانية أعشار الضعف (8/2) فى الأعوام الأربعة الأخيرة، كانت من النقاط الأخرى التى ذكرها وزير الاقتصاد فى تقريره.

و قال السيد حسينى: زادت الإيداعات المصرفية فى الأعوام الأخيرة بضعفين و عشر الضعف (1/2)، و استثمر 65 بالمائة من المصادر المصرفية فى ثلاثة قطاعات هى الزراعة، و الصناعة و التعدين، و السكن و البناء.

و عدّ وزير الاقتصاد البطالة و التضخم ذا الرقمين من نقاط ضعف اقتصاد البلاد قائلاً: انخفضت البطالة فى العام الماضى بنسبة 1/2 المائة لتصل إلى 3/12 بالمائة، و ازداد التضخّم 1/9 بالمائة ليصل إلى 5/21 بالمائة.

و قال الدكتور حسينى: تنفيذ مشروع ترشيد الدعم، و زيادة سعر العملة الصعبة، و زيادة سعر البضائع المستوردة، و الكومبيالات، من جملة أسباب زيادة التضخّم.

و أضاف وزير الاقتصاد فى إيضاح أفق الاقتصاد الإيرانى: على الرغم من تشديد الحظر، فإن الحكومة باقتصادها فى الإنفاقات و تدابيرها الخاصة تحاول تفعيل الإمكانيات الداخلية، و مساعدة القطاع الخاص و التعاونى للمشاركة الفاعلة فى الميادين الاقتصادية عن طريق أرصدة صندوق التنمية الوطنية.

و شرح السيد حسينى مساعى الحكومة لتطبيق سياسات المادة 44 من الدستور تطبيقاً كاملاً، و أضاف: تحسين مناخ النشاط الاقتصادى، و عدم الإسراف، و الانسجام و الوحدة فى الإدارة الاقتصادية، و التعبير و الإعلان عن الواقع بدل النظرة السوداوية من الضرورات التى تساعد على تمضية سنة الإنتاج الوطنى و دعم العمل و رأس المال الإيرانى بمزيد من الازدهار و تحسّن الأوضاع الاقتصادية.

كما رفع رئيس البنك المركزى الإيرانى فى هذا اللقاء تقريراً عن النظام المصرفى و المصادر و الأرصدة المالية فى البلاد.

و أشار السيد بهمنى إلى الاستفادة من كل قدرات النظام المصرفى فى منح التسهيلات و القروض قائلاً: 37 بالمائة من هذه التسهيلات خصّصت لقطاع الصناعة و التعدين، و 20 بالمائة للقطاع الزراعى، و 25 بالمائة لقطاع السكن، و 10بالمائة للخدمات التجارية، و 8 بالمائة للتصدير.

و أشار بهمنى إلى التسهيلات الممنوحة لقطاع الصناعة و التعدين فى الشهور الثلاثة الأولى من العام الجارى 1391 مردفاً: كانت التسهيلات الممنوحة 2/31 بالمائة، و إذا قورنت بنهاية العام الماضى 1390 لكان فيها مؤشر على نمو التسهيلات الممنوحة لقطاع الصناعة و التعدين.

و كان نمو السيولة النقدية و إطلاق أنظمة خاصة للسيطرة على التصدير و الاستيراد من النقاط الأخرى التى أشار لها رئيس البنك المركزى الإيرانى فى تقريره.

و وصف السيد بهمنى أرصدة البلاد من العملة الصعبة و الذهب بأنها جيدة جداً، و أشار إلى الضغوط الاقتصادية

لأمريكا و أوربا مؤكداً: لقد استطاع النظام المصرفى بخطواته الخاصة و الإبداعية إدارة الكثير من هذه القيود و الضغوط و التغلب عليها.

و أشار رئيس البنک المركزى فى ختام حديثه إلى تنفيذ المرحلة الأولى من مشروع ترشيد الدعم قائلاً: بتطبيق هذا القانون انخفض المعامل الجينى الدالّ على انخفاض الفوارق الطبقية من 40/0 إلى 38/0 .

كما تحدث فى هذا اللقاء وزير الصناعة و المعادن و التجارة معلناً عن المؤشرات الاقتصادية خصوصاً فى قطاع الإنتاج. و أوضح السيد غضنفرى أن نمو الاستثمار فى قطاعات الصناعة خلال فترة الحكومتين التاسعة و العاشرة كان بمقدار سبعة أضعاف، و فى قطاع المعادن بمقدار ستة أضعاف، و قال: تمّ فى غضون الأعوام السبعة الأخيرة تنفيذ 51 ألف مشروع صناعى و تعدينى.

و ذكر أن عدد المناجم الفعّالة فى البلاد سنة 1383 أى قبيل بدء عمل حكومة السيد أحمدى نجاد كان 3600 منجم، و هو فى السنة الحالية 5000 منجم مضيفاً: كما ازداد معدل إنتاج المعادن من 155 مليون طن إلى 340 مليون طن.

و من الأرقام و الإحصائيات الأخرى التى ذكرها وزير الصناعة و المعادن و التجارة زيادة إنتاج السيارات من 960 ألف سيارة فى سنة 1383 إلى مليونى سيارة فى سنة 1390 ، و زيادة إنتاج الإسمنت بثلاثة أضعاف خلال نفس هذه المدة، و زيادة إنتاج الفولاذ خلال الأعوام السبعة الأخيرة بمقدار ضعفين.

و قال السيد غضنفرى: بالنظر للوتيرة التصاعدية للإنتاج فى القطاعات المختلفة، فإن إيران فى الوقت الحاضر ضمن البلدان العشرة الأولى عالمياً فى إنتاج الإسمنت، و هى الأولى فى الشرق الأولى فى إنتاج الرصاص و الخارصين، و الثالثة عشرة عالمية فى إنتاج السيارات، و السابعة عشرة عالمياً فى إنتاج الفولاذ، و إحدى البلدان العشرة الأولى فى العالم من حيث إنتاج النحاس.

و أشار وزير الصناعة و المعادن و التجارة فى تقريره إلى ارتفاع حجم الصادرات غير النفطية من حدود 31 مليار دولار فى الحكومتين السابعة و الثامنة إلى 139 مليار دولار فى الحكومتين التاسعة و العاشرة.

و قال أيضاً: فى نفس هذه الفترة المقارنة ارتفع حجم الصادرات الهندسية التقنية من 6/3 مليار دولار إلى 18 مليار دولار، و سجّلت صادرات البضائع و الخدمات التقنية و الهندسية زيادة بأربعة أضعاف و ثلاثة أعشار الضعف (3/4).

و ألمح السيد غضنفرى إلى سياق انخفاض الاستيراد و زيادة التصدير قائلاً: خلال هذه الفترة تحسّن الاستيراد بالنسبة إلى التصدير بنحو 50 بالمائة و وصل إلى 6/2 .

و كان التواصل الجاد و الواسع مع القطاع الخاص و الجمعيات نقطة أخرى ركز عليها وزير الصناعة و المعادن فى تقريره.

كما أشار غضنفرى إلى الضغوط الاقتصادية لأعداء الشعب الإيرانى قائلاً: بإدارة المنعطفات و التحديات التى برزت،

فقد بدأت وتيرة زيادة الإنتاج فى الوحدات الصناعية و التعدينية بنحو يرسم أفقاً مستقبلياً جيداً جداً للبلاد.

و أشار وزير الجهاد الزراعى فى تقريره فى هذا اللقاء إلى الأعمال التأسيسية فى قطاع الماء و التربة قائلاً: من هذه الأعمال الخاصة بالبنى التحتية توسيع شبكة الرى بالضغط، و إصلاح أساليب الرى حيث تمّت تغطية مليون و مائتى ألف هكتار من الأراضى الزراعية فى البلاد بأسلوب الرىّ بالضغط.

و قال السيد خليليان إن مجموع مساحة تنفيذ مشاريع البنى التحتية فى قطاع الماء و التربة فى الحكومتين التاسعة و العاشرة 192 ألف هكتار مردفاً: هذه الإحصائيات تمثل ثلاثة أضعاف الأعمال المنجزة فى أعوام ما قبل سنة 1384 .

و من المحاور الأخرى التى وردت فى تقرير وزير الجهاد الزراعى تدشين 3619 وحدة صناعات تبديلية بسعة 22 مليون و 400 ألف طن، و إصلاح بنية وحدات الدواجن و المواشى، و مشاريع رفع مستوى سلامة الغذاء بما فى ذلک تنفيذ عمليات السيطرة البيولوجية و مكافحة الآفات بالطرق غير الكيمياوية.

و اعتبر خليليان المستوى التجارى لتصدير المحاصيل الزراعية جيداً مضيفاً: كانت الصادرات الزراعية فى السنة الماضية (1390) أكثر من الواردات بـ 64/1 مليار دولار.

و قال حول إنتاج المحاصيل الزراعية و البستنة: فى العام الماضى 1390 تمّ إنتاج 77 مليون طن من المحاصيل الزراعية، و 18 مليون 300 ألف طن من محاصيل البستنة، و 720 ألف طن من الثروة السمكية، و 14 مليون و 300 طن من المواشى و الدواجن.

و استمر لقاء قائد الثورة الإسلامية بهيئة الوزراء بحديث وزير النفط الذى قدّم بدوره تقريره، فقال حول مشروع پارس الجنوبى لإنتاج الغاز: لدينا فى منطقة پارس الجنوبى أعمال جارية بمقدار 56 مليار دولار، و بتثمير هذه الأرصدة سيصل مستوى إنتاج السوائل الغازية فى الأعوام الثلاثة المقبلة إلى 2/1 مليون برميل، و إنتاج الغاز إلى 2/1 مليار متر مكعب.

و قال وزير النفط: فى الحكومتين التاسعة و العاشرة كان لدينا ما مجموعه 140 مليار دولار من الاستثمارات فى قطاع النفط و الغاز و البتروكيمياويات، و هذا خمسة أضعاف ما كان عليه الحال فى الحكومات السابقة.

و ألمح قاسمى إلى مساعى الأعداء لفرض حظر نفطى مضيفاً: بعون الله و همم المتخصصين الداخليين بدأنا نهضة إنتاج التجهيزات و المعدات فى داخل البلاد، و حسب الخطة و البرامج المرسومة نتمنى أن نتحول فى المستقبل غير البعيد إلى مصدّرين لمثل هذه التجهيزات و المعدّات.

كما أخبر وزير النفط عن تمتع 15 ألف قرية بالغاز فى الحكومتين التاسعة و العاشرة قائلاً: إنتاج المنتجات النفطية وصل إلى 262 مليون لتر. و أوضح السيد قاسمى أنه على أساس تنفيذ مشروع ترشيد الدعم فقد انخفض استهلاک البنزين من 67 مليون لتر فى سنة 1384 إلى 59 مليون لتر، و إذا لم يجر تنفيذ مشروع الترشيد لوصل استهلاک البنزين فى السنة الجارية إلى 130 مليون لتر.

و أعلن أن الاقتصاد الحاصل عن هذا الطريق وصل إلى 30 مليار دولار.

و قال وزير النفط: حسب الخطط و البرامج المرسومة فإننا فى الوقت الحالى ناشطون فى كل الحقول النفطية و الغازية المشتركة ما عدا حقلين، و فى الشهرين المقبلين سيبدأ الإنتاج فى هذين الحلقين أيضاً، و سيتمّ استخراج ما مجموعه مليون برميل نفط من هذين الحقلين.

و كان وزير الطرق و المواصلات و بناء المدن الوزير الأخير فى هيئة الحكومة الذى قدّم تقرير عمل وزارته فى هذا اللقاء.

و ورد فى تقرير السيد نيكزاد بناء 21 مليون 600 ألف وحدة سكنية فى الحكومتين التاسعة و العاشرة، و ارتفاع نسبة الوحدات السكنية إلى عدد العوائل، و تقوية مليون و 880 ألف وحدة سكنية قروية، و زيادة إنتاج المساكن المدينية خلال الأعوام السبعة المنصرمة بضعف و نصف الضعف، و زيادة سعة البناء الصناعى، و ارتفاع نسبة مدّ الطرق الخارجية.

كما أشار وزير الطرق و المواصلات و بناء المدن إلى زيادة سعة الموانئ، و تنمية القاطرات و العربات الخاصة بالمسافرين و حمل البضائع، و انخفاض خسائر الطرق رغم زيادة إنتاج السيارات.